المشرق

الدين وقوام الألفة الاجتماعيَّة

بقلم حضرة الاب ا . س . مرمرجي الدومنيكي
من اساتذة المعهد الكتابي والاثري الفرنسي في القدس الشريف

الألفة الاجتماعية بمثابة جسم عظيم . فكما ان الجسم تتضامّ فيه الاعضاء ، متكاتفة ، مشتركة في اداء الاعمال اللازمة ، لقوام الحياة ، فعلى هذا النسق ترى افراد الالفة مجتمعين ، متآزرين في القيام باعباء ما تتطلّبهُ حياة الاجتماع . وكما ان في البدن عضوًا مهمًّا هو مركز القوى ، والقائم بادارة جميع الاعضاء ، ففي الالفة ايضاً نجد قوّة مركزية هي بمنزلة الراس من جسم المجتمع ، الا وهي السلطة التي من شأنها اصدار الشرائع المقصود منها الخير العام . وهذا امر طبيعي بديهي ؛ اذ غير بعيد عن فكر نبيه ان هذه السلطة لم تنشأ ، في كل زمان ومكان ، الا بقوة طبيعة الاشياء . ولذا فالسلطة ضرورية ، لانهُ بدونها لا ينجم الّا الخراب ، وليد تنازع الافراد ، وتنافرها ، وتفرّقها .

هذا ، وما من مراقب سرّح رائد الطرف في فضاء المجتمع الانساني ، الّا لاحظ في افراده تبايناً في المقدرة ، وتراجحاً في المنزلة ؛ وهي حالة ملازمة الانسان ، دون افكاك ، منذ نشأته نشأةً اجتماعيَّة . الّا ان تلك الحالة ، مع ما فيها من الخواصّ الطبيعية ، لا تروق في عيون من يدّعون الإصلاح في هذا العصر ، ويرون لزوم قلب الاحوال من اهم الفعال ، واستئصال كل قديم ، وان كان مجتمع الكمال ؛ لظنهم ان الالفة سائرة على

غير ما يُرام ، وان قِوامها الطبيعي في التوازن العام ، بين سائر الافراد ، وفي مطلق الاحوال ؛ وان التراجح المشاهد الآن ان هو الّا نتيجة النظام القديم ، المتحتّم تقويضه ، لاعادة الالفة الى الحالة الملائمة لطبيعتها.

أمّا الدين القويم ، فالواضح لديه ، وضوح الشمس في رائعة النهار ، هو ان بين البشر تشابهاً وتعادلاً بالطبيعة . واما في حياة الاجتماع ، فقد كان ولا يزال بينهم تباينات جاءت وفق النواميس الطبيعية ، وبمقتضى الاحوال الانسانية. ولذا فما يجدر بنا اثباته في ذا المقال ، استناداً الى مبادئ الدين ، المعزّزة باحكام العقل والاختبار ، هو هاتان القضيتان وهما : الألفة قائمة على التوازن في المقامات والحقوق الطبيعية . والالفة قائمة على التراجح في المقامات والحقوق الشخصية :

١

الالفة قائمة على التوازن في المقامات والحقوق الطبيعية

مما لا مِريَة فيه ان لكل خليقة طبيعةً ، ولكل طبيعة مقاماً ، ولكل مقام حقوقاً . فاذا اختلفت الخليقة عن غيرها ، اختلفت طبيعتها ، ومقامها ، وحقوقها . وبالعكس اذا توحّدت الخليقة ، توحّد بذلك الطبيعة ، والمقام ، والحقوق . والحال ، ان ما لا يفتقر الى دليل هو وحدة الطبيعة البشرية ؛ مما ينجم عنه وحدة مقامها ، ووحدة حقوقها . فالخلق اذن ، لتعادلهم في الطبيعة ، متعادلون في الخواصّ ، والمقامات ، والحقوق الطبيعية.

هذه هي الحالة حالة الناموس الفطري . الّا ان البشر قد شوّهوها بقلبهم نظامها ! واستمرّ هذا الاختلال الى بزوغ شمس الدين المسيحي ، فعند الهنود كان الناس ، ولا يزالون ، منقسمين الى طوائف او اصناف . ومن معتقداتهم أن طائفة الكهنة قد انبثقت من دماغ « براهما » كبير الهتهم ؛ مما جعلهم مستأثرين بالاعمال الفكرية كالعلوم والفنون . وغيرهم قد صدروا من صدر « براهما » وهم فريق المحاربين ، الذين من شأنهم الذبّ عن حياض الوطن . وآخرون خرجوا من جوف « براهما » وهم الحرّاث والصناع . وادنى

طبقة بين البشر ظهر اعضاؤها في الوجود عن طريق رجلي «براهما» وهم ارباب المهن الحقيرة . على انه مع ما في هذا التنسيق من هضم الحقوق ، فلا اقلّ من ان واضعيه او متخيليه قد حافظوا بعض المحافظة على المقام البشري ، وشيء من شرفه ، بعزوهم الورى الى اصل الهي . اما اليونان والرومان فقد كان المجتمع عندهم مؤلفاً من طبقتين : طبقة السادات ، وطبقة العبيد . ومما يقضي بالعجب العجاب ان فلاسفتهم اعيانهم كانوا موافقين على هذا الضلال الاجتماعي ، بل دافعين الناس الى السير بموجبه ؛ حتى ان زعيمهم الاكبر ، ارسطو الفيلسوف الشهير ، قد جارى ، في هذا الشأن ، اهل عصره مجاراةً حملته على القول بان نفس العبيد ليست كنفس الاحرار . وهولاء العبيد ، وان اطلق عليهم اسم البشر ، فقد كانوا معدودين في جملة الانعام ، يُشترون ويُباعون كالسلع ، ويُستخدمون لاشقّ الاشغال ، ويُذاقون الوان العذاب ، بل يُفتك بهم فتكاً ذريعاً . ولم يكن ذلك من باب الشذوذ ، بل كان قاعدة مطردة ، تثبتها الشرائع المدنية ، وتقرّها الاحكام الدينية ، ويعتبرها الجمهور حالة طبيعية ، لا تُستغرب ولا يُنفر منها . اما الدين المسيحي ، فما كادت انواره تسطع على العالم حتى اخذ يناهض هذا الضلال ، باجهاره بين الناس انهم جميعاً اولاد أب واحد ، متشابهون في الطبيعة ، متساوون في المقام البشري ، متمتعون بحقوق واحدة .

على ان الدين يعلمنا ، فضلاً عن ذلك ، ان مرجع البشر ايضاً واحد ؛ لانهم مدعوّون الى غاية واحدة وسعادة واحدة . مما خوّلهم في ذا الشأن حقّاً واحداً ، حقّاً من اهم الحقوق لتفوّقه عليها خطورة وفائدة ، ولاستناده على جودة الله وحكمته وعدله . فانه عزّ وجل لأعدل من ان يحرمنا من نيله ، والّا لنفيت هذه الصفات منه ، وهي صفة الجودة الراغبة في الخير لكل كائن ؛ والحكمة الجازمة بوجوب بلوغ كل مخلوق غايته القصوى ، والعدل القاضي باعطاء كل ذي حق حقه .

على ان التعادُل في المكافأة يتطلب التعادل في مكابدة القصاص . وبالحقّ ان البشر يعاملون في ديوان الله دون محاباة كلٌّ حسب اعماله . لا نجحد انّ

في العالم الحاضر لا يظهر عدل الباري كما هو ، لاننا نرى المنافقين موشحين بجلباب الشرف والاعتبار ، راتعين في بحبوحة الهناء ، سالمين في عيشهم ، ناجحين في مسعاهم ؛ مما يثير ثائر الناقصين رأياً وايماناً ، فيحملهم على التذمر والتشكي من العدالة الالهية . بيد انه قد فاتهم ان الله قد احتفظ له يوماً ، يدعى يوم الرب ، فيه يعاقب من اساءوا التصرف بخيراته ، وينتقم للمظلومين من الظالمين ، وربما يحل ذاك اليوم ، يوم التعادل بين الخلق في كل شيء ، قد ساواهم الآب في ابنه يسوع الفادي . لأن الحياة الحقيقية ، في نظر الايمان ، ما هي الا حياة المخلص فينا وحياتنا فيه . وكما ان الاعضاء كثيرون ، والجسد واحد ، فهناك ايضاً مسيحيون عديدون ، والمسيح واحد ، هذا ما علمه الرسول المصطفى ، وما اعتقد به المؤمنون ؛ مما حمل هذا الرسول العظيم على القول : « ليس بعد يهود ولا يونان ؛ ليس احرار ولا عبيد . » اجل ليس بيض وسود ، ليس كبار وصغار ، ليس اغنياء وفقراء ، ليس علماء وجهلاء ، ليس تفاوت بل تعادل ، لان الجميع قد اصبحوا واحداً بالمسيح ، لاصطباغهم بصبغة معمودية واحدة . واذ كان المسيح مساوياً لذاته ، فقد اضحى تلاميذه متكافئين . وكلهم عظماء لنيلهم العظمة من ابيهم الوحيد العظيم ؛ وكرامتهم واحدة ، لكونهم ابناء اب واحد ، واخوة اخ واحد ، هو المسيح ؛ فلم يعد فرق بينهم ، ولا فضل لاحدهم على صاحبه . واذا فالمسيحي المتشح بالثياب الناعمة ، والمسيحي المتزمل بالاطمار ، لابسان ثوباً واحداً ، لأن ثوبهما هو المسيح .

وهذه الوحدة بالمسيح جعلت ان يكون الايمان واحداً للجميع ، خلافاً لما نراه بين علماء هذا الدهر ، الذين يحتقرون عامة الناس ، معتبرين نفوسهم حكرة العلم ، وامراء الفكر والكلام . في الدين المسيحي ليس تعليم للعلماء ، وتعليم للجهال . لان في دستور الاعتقاد من البساطة ما يبيح تلقيه على العامة ، وفيه من السمو ما تستطيبه عقول الخاصة . فالتعليم واحد للكل لان الكل في عين المسيح على حد سواء . وكذا القول في الرياسة ، فهي في الكنيسة الكاثوليكية ، واحدة على الجميع ، وللجميع . هي على سائر المؤمنين لانتشارها في العالم باجمعه ، وتناولها كل مسيحي ، دون استثناء . وهي ايضاً للكل ،

لان المسيحيين قاطبة ، مهما كانت حالتهم ، ومنزلتهم المدنية – اغنياء ام فقراء ، اشراف ام عاملين ، من الخاصة ام من العامة – يسوغ لهم الانخراط في سلكها ، لا بل الرقي الى اعلى مراتبها ، اذا دعاهم الله الى ذلك . ومن ثمّ ، فاذا رأت الكنيسة ابن احد النحلة اهلاً لان يتبرأ منصة اسمى الدرجات الكنسية ، رقّته اليها ؛ فيصبح بذات الفعل أباً ، ومعلماً ، وملكاً للعالم الكاثوليكي باسره . وما قولنا الآن في التوازن الذي انشأته في المعمورة تلك الفضيلة السامية التي جاء بها السيد المسيح ، وشمل بها البشر برمتهم ، وهي فضيلة المحبة . فان البشر من باب الاطلاق لا يمكنهم ان يحبوا احداً الا مالوا الى بغض الآخر . اما الربّ الفادي فقد وجد طريقاً لحلّ هذه المعضلة برفعه جميع الناس الى مستوى محبة واحدة ، ترقى بهم الى قمة مجد واحد ، وسعادة واحدة ؛ فانه لم يأتِ الى البشر اتيان السيد الى عبيده ، بل نزل اليهم من سمائه ، نزول الاب الى اولاده ، والاخ الى اخوته ، والصديق الى اصحابه متساوين في عينه . وهذه المحبة الشاملة كانت مصدر كل ما عمله الربّ لاجل فداء العالم .

٢

الدين قائم على التوازن في المقامات والحقوق الشخصية

لقد قيل : الامثال حكمة الشعوب . ونعم القول ! لان الامثال والحكم زبدة الخبرة المتواصلة . ومن جملة ذلك حكمة فلاسفة الاخلاق القائلة : « خير الامور اوسطها » وطبقاً لهذا المبدأ جاء الحق سائراً في محجة الطريق ، غير زائغ الى احد الطرفين ، حيث الضلال ؛ والحقيقة التي نحن في صددها قائمة في الوسط ، يكتنفها ضلالان : الاول هو الذي دحضناه باثباتنا حقيقة التوازن الطبيعي بين الورى ؛ والثاني هو ضلال غلاة ابناء هذا العصر ، المحاولين نقل البشرية من التعادل الطبيعي الى التعادل الشخصي . وهو ، كالذي سبقه ، ضلال ينكره العقل ، ويردّه النقل ، وينفيه الدين .

يختلف اعتبارنا الانسان لاختلاف احواله . فان نظرنا الى المرء نظرنا الى

فرد منفصل عن بقية اقرانه في البشرية ، جاز لنا القول بان صفته الانسانية دليل على تساويه بغيره . اما اذا لاحظنا الجماعة المنضم هو اليها ، اضطررنا الى الاقرار بان هولاء الاشخاص ، الذين هو واحد منهم ، وان تماثلوا ، وهم منفردون ، فلا يلبثون ان يتراجعوا في المنازل والدرجات ، حالما ياخذون في الاجتماع . لانه من المحال انشاء جمعية خالية من نظام وتنسيق . على ان من مطلبات التنسيق وجود التفاوت في المقامات مما ينجم عنه ان التراجع الاجتماعي ليس من محسنات الاشياء وحسب ، بل من جوهرها وقوامها . فان البشر كانوا ، ولا يزالون ، ولن يزالوا متباينين في القوى البدنية ، والعقلية ، والادبية ، وفي الاحوال الشخصية ، والمالية ، والاهلية ، والقومية ، والاممية . وقد بدأ هذا التراجع مع بدء العالم ، ولا يزال يتجدد بتجدد الجماعات ، والحكومات . وسيبقى باد لكل ذي عين . فان الناس ، وان كانوا متوازنين من حيث الطبيعة — وهذا مجد الجنس البشري — الا انهم متفاوتون في الخواص ، والاقتدار ، والقيمة الشخصية — وهذا فخر الافراد ، ومجدهم ، واجرهم — وهذا الذي احدث في الالفة قوات متباينة ، كانت داعياً لوجود مقامات اجتماعية مختلفة .

على ان هناك من يقول : كفى تساوي البشر في البشرية ليعتبر كل انسان كعضو الانسان . ان هذا القول لقول وجيه ، الا ان صوابه من وجه دون وجوه ، فما رأي المعترض في من يدّعي ان كل وردة كبقية الورود ؟ وكل شجرة كغيرها من الاشجار ؟ وكل نجم كسائر النجوم اي ان جميعها على حد سواء . اجل ! انها متعادلة في شيء ، وهو الطبيعة ؛ لكنها مختلفة في اشياء اخرى وهي الخواص الفردية . لان كل وردة ليس لها رونق وعطر كل الورود ؛ ولا كل شجرة متصفة بما ازدان به غيرها من القوة والارتفاع ، والنضارة ، والثمرة ؛ ولا لكل النجوم حجم واحد ، ونور واحد ، وبعد واحد ؛ ولا كل حيوان حائز كمالات جميع الحيوانات . فكذلك البشر ، مع كونهم متعادلين في الطبيعة ، ليس لكل منهم ما لغيره من القوى البدنية ، والمزايا العقلية ، والفضائل الادبية . زد على ذلك ان من مستلزمات هذا التراجع حالة الطبيعة الخارجة عن الانسان ؛ فان تصرفها نحو الواحد ، غير تصرفها نحو الآخر . فعلى هذا الرجل تظهر شفيقة ،

رحيمة ؛ وعلى ذاك ، شديدة ، قاسية . تكلل بالخصب اتعاب هذا الفلاح ، فيعيش عيشاً رغيداً ؛ وتقطع آمال الآخر بالجدب والفلاء ، فيقع في البلاء . وهناك ايضاً داعي اختلاف درجات المواهب الطبيعية في الناس . فان منهم من يخلقون كالنسور فيدنون من شمس الحق ، والجمال ، والعظمة ؛ ومنهم من يسيرون بخطوات بطيئة ، وبعد جهد وعناء كثير ، لا يتوصلون الا الى ما نزر . منهم من ينصبّ على تحصيل العلوم والفنون ، على حين ان غيرهم يقضون اوقاتهم بالبطالة والهذيان ، وما يقال عن العقول يمكن تطبيقه على الاخلاق ، فان الناس مختلفون فيها اختلافهم في غيرها ، اذ هناك انام يقدمون على صعاب الامور ؛ وهناك من يفشلون لمجرد وقوفهم على العقبات . منهم من يجدّون فيتوصلون الى قمع الاهواء النفسانية ، ومنهم من تخور عزائمهم فيسقطون ، مستسلمين لسلطان الاميال الدنية .

وكم من الذين يقضون الايام والسنين ، تارة شجعان ، مقدمين ، غالبين ، مكللين ؛ وطوراً جبناء ، مدبرين ، مغلوبين ، مخذولين . وناهيك ما للجسد من نفوذ في هذه المعارك ، لما هو عليه من شدة التأثر ، ولما له من الدخل في مجاري الحياة ؛ فيقف غالباً ، حائلاً دون الرغائب الصالحة ، بما يعتوره من الضعف والخور . هذا ومهما سمت القوى في البشر ، فهي ليست بكافلة لهم النجاح ، والتفوّق الاكيد . اذ كم من رجل ذكي ، اديب ، شجاع ، نراه خاملاً وضيعاً ؛ وكم من غبيّ ، جاهل ، جبان ، نجده ، رفيعاً ، جليلاً ، مثرياً .

هذه هي حالة البَشر الوصية ، اي الطبيعية . فمن اراد ازالة هذا التراجح ، والاستعاضة عنه بالتوازن في المقامات الشخصية ، تحتّم عليه ، قبل ذلك ، ان يسعى فيتوصل الى تحو كل اختلاف في الثروة ، والعلم ، والفضيلة ، والاخلاق ، والاهواء ، والقوى البدنية ، والعقلية ، والادبية ، والحرية . والخلاصة عليه قلب نظام الطبيعة ، وتغيير نواميسها ، واستبدال جوهرها . وهذا ما لا يغيب مستحيله على ذي بصيرة . اجل ! محال على شرائع الاجتماع مناقضة نواميس الطبيعة ؛ محال اخضاع اشخاص ، متفاوتي القوى والخصال ، والكمال ، لنير تعادل قسري ، اذ من ذا الذي في وسعه اجبار رجل نبيه ، شجيع ، همام ،

مقتصد ، عفيف ، متفانٍ ، على الهبوط ، في باب الثروة ، والمقام ، والشرف ، الى دركة رجل بليد، جبان ، قُعدة ، مسرف ، متهتك ؟ ولمَ يا ترى لا يحقّ للاذكيـاء ، والافاضل ، والنوابغ ، التفوّق في المنزلة ، والتمتع بما يتصل بها من الفخر والمجد ؟ واذا جاز ذلك للنابغة ، فلِمَ لا يحلّ له ان يورثه لاعقابه اللاتقين به ؟ ومتى حتمت الطبيعة وقضى العدل ، ان تضطر الاسرة الراقية اعضاؤها ذرى المجد ، الى الهبوط في دركات الذلّ والهوان ، لتكون على مستوى العائلات الدنية السافلة ؟ فانت ترى ، ايها اللبيب ، ان هذا التعادل الذي يسعى في تحقيقه ارباب الاوهام باسم الطبيعة ، لتبرأ منه الطبيعة عينها . لان من شأنها الترقي ، ولاسيما الترقي الاجتماعي ، وهذه المبادئ المعوّجة تلزمها بالانحطاط والتقهقر . وهو والحقّ يقال ، أمر شائن بها ومناف لكل تقدّم وعمران .

اضف الى ذلك الحاجة التي يشوّه بها هذا التوازن الاضطراري وجه الألفة . اذ من الامور الواضحة ان لا جمال دون نظام ، ولا نظام ، دون تساوق ؛ ولا تساوق ، دون تناوت ؛ ولا تناوت دون اختلاف في الاموال ؛ ولا اختلاف في الاموال دون تباين في القوى والكمالات الفردية . وبزوال هذه التباينات يزول كل جمال . على ان حالة الكون باسره تناقض هذا الادعاء ، فان المرئيات جميعاً ، سماوية كانت ام ارضية ، مزدانة بالنظام ، ومن ثمّ فتلألئة بانوار الجمال ، اذ ما بهاء الملائكة ، لو كانوا كلهم زمرة واحدة ؟ وما رونق النجوم ، لو كانت كلها سديماً ؟ وما ملاحة الحيوانات لو كانت باسرها جنساً فذاً ؟ وما نضارة النباتات ، لو كانت جميعها طائفة منفردة ؟ وما صباحة افراد البشر لو كانوا بجملتهم قالباً واحداً ؟ فالذي رتّبه الله لا يسوغ للانسان ازالته ، لما في ذلك من المنافاة للطبيعة ، والحطّ من قدر البشرية ، والامتهان للحكمة الالهية .

هذا وهب ان دعاة الضلال ساعدتهم التقادير ، فانشأوا في الالفة نظام التوازن القسري ، افتظن انه يثبت دون تزعزع ؟ كلا ثم كلا ! فان هذا الوليد وليد العقول الضعيفة ، والمخيلات الواهنة ، لا يعتم ان ينال حتفه في مهده ،

بسيف الطبيعة ذاتها ، المتأصل فيها الاختلاف الشخصي ، والتراجح الاجتماعي ، اجل ! لا بد للطبيعة من استرجاع قواها ؛ لا بد للذكاء والشجاعة ، والفضيلة من استئناف التفوق على ما يعاكسها ؛ لا بد للاهواء المنحرفة من استعادة ما فقدته من التسلط على المتقاعسين ، فتتقدمهم عن اللحاق بالجادين في سبيل التقدم؛ لا بد من ان تعود الثروة الى ايدي العارفين اكتسابها من ابوابها ؛ وبعودة الثروة ، لا بد من عودة الامتيازات ، ومن ثم فالاختلافات ؛ مما يزول به التوازن الصناعي ، ويحل ثانية التراجح الاجتماعي الطبيعي . وهذا ما ليس يخاف على دُعاة هذا التعادل الوخيم . والدليل انه ، يوم تأجج نيران الثورات، وحدوث الانقلاب في المجتمع ، بعد ان يصل الثوار الى غايتهم ، فيحين اوان اجراء التسوية والتعادل بين الافراد ، نجد اولئك المكرة الخوّنة يحتفظون لذاتهم النصيب الاوفى ، فيغتنون وينعمون ، على حين ان الشعب المسكين الذي قادوه في وهاد الضلال فظلموه ، مستفيدين من عماه وغباوته ، تراه باقياً في حالة الذل والهوان ؛ تائهاً حيران ؛ بائتاً جوعان عطشان ؛ سالكاً عريان بردان ؛ معرّى بالاسقام والآفات ؛ منهوكاً بالامراض والعاهات ؛ متجرّعاً غصص الآلام ؛ الى ان يشرب كاس الموت الزؤام.

فعلى العاقل ان ينبذ وراء ظهره هذا الاختلال المقوت ، ويقبل ما رتبه الخالق ، وجرت عليه الطبيعة ، وحكم بصوابه العقل ، وأقرّه الدين ، الا وهو التوازن في الخواص والمقامات والحقوق الطبيعية ؛ والتراجح في الخواص الشخصية الناجم عنها التفاوت والحقوق في الالفة الاجتماعية . مما به يرقى المجتمع في معارج الفلاح ، وتتوطد اركان الحضارة المثلى ، والسلام.